

العنوان:	الإعلام الجديد والإصلاح السياسى فى المنطقة العربية : إشكالية العلاقة
المصدر:	مجلة دراسات وأبحاث
الناشر:	جامعة الجلفة
المؤلف الرئيسي:	الغرام، جهاد
المجلد/العدد:	ع14
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2014
الصفحات:	153 - 166
رقم MD:	631108
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	IslamicInfo, HumanIndex, EcoLink, AraBase, EduSearch
مواضيع:	الإصلاح السياسى فى المنطقة العربية ، الإعلام والإصلاح السياسى والإقتصادى ، الإعلام والإصلاح فى الوطن العربى
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/631108

الإعلام الجديد والإصلاح السياسي في المنطقة العربية،

إشكالية العلاقة

الدكتور: جهاد الغرام

جامعة المدية- الجزائر

ملخص

هدفت الدراسة إلى فحص تداعيات المطالبة بالإصلاح في الوطن العربي و دور الإعلام في هذه العملية، لاسيما وأن النظام الدولي قد شهد منذ مطلع العقد الأخير من القرن الماضي مجموعة من المتغيرات، تعاضمت فيها الأخطار التي تحيق بثقافات الأمم والشعوب بسبب استمرار الخلل الذي يعتري نظام الاتصال الدولي، وازدياد تعمقه في ظل ثورة تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وهيمنة الغرب على هذا الصعيد، بما يتيح لها التحكم في رغبات وحاجات الشعوب العربية وأنماط سلوكهم وإخضاعهم لمعايير المصالح الغربية بما تتضمنه من معاني الاختراق الثقافي و الاقتصادي والسياسي، وطمس الهوية واحتلال العقول، تصب في نهاية المطاف في ذات الأهداف التي وقفت خلف الاستعمار في حقبة تاريخية سابقة، بالتوازي مع تغييب الدور المنوط بالإعلام في إرساء الأسس الديمقراطية وتحقيق التنمية للوصول بشعوب الوطن العربي إلى الاستقرار السياسي، و الاقتصادي، و الاجتماعي.

Abstract:

The study aimed to examine the implications of the demands for reform in the Arab world and the media's role in this process, especially, and that the international System has witnessed since the beginning of the last decade of the last century, a group of variables, the greater the dangers that beset the cultures of nations and peoples because of continuing confusion that is going on in the communication System international, and in light of the increasing deepen communication technology revolution and information, and the dominance of the West at this level, including allowing it to control the desires and needs of the Arab peoples and their patterns of behavior and subjected to Western interests, including the standards contained in the meaning of cultural penetration and the economic and political.

لقد احدث الإعلام تأثير كبير في كل مجال حياة أفراد المجتمعات العربية، هذا فضلا عن ما تعرضه وسائله المتعددة من أحداث دولية بعدما جعلت من العالم قرية صغيرة، وقد نجحت السياسة الغربية بكل مقوماتها وأساليبها في توجيه دفة الإعلام نحو أهدافها الاستراتيجية المرسومة رغم تناقض أقوالها مع أفعالها، وتعرض الدول العربية إلى تحديات في تحقيق الإصلاح الحقيقي، جعلت من الإعلام ووسائله الدور المؤثر، وفي بعض الأحيان العامل الحاسم في عرقلة أي عملية جادة، من هذا المنطلق تتضح خطورة الوسائل الإعلامية الموجهة في اتجاه غير صحيح أو سلبي نحو المتلقي، حتى لمن يجهل القراءة والكتابة، فإن البرامج الإعلامية لا تقل أهمية عن دور الثقافة السياسية للفرد، فالوقت الذي يقضيه الطفل أو الشاب في تعامله معها و متابعتها لا يقل أهمية عن الوقت الذي يقضيه مع والديه وأسرته و محيطه الاجتماعي، لذلك يجب علينا الفهم الحقيقي لدور المؤسسات الإعلامية للقيام بمسؤولياتها في أداء رسالتها السياسية لتحقيق تنمية المجتمع التي لا تكتمل إلا ببناء برامج عملية قادرة على النهوض بالفرد، لتمكينه من بناء الشخصية المنشودة للمشاركة الإيجابية في الحياة السياسية وتنمية المجتمع.

إن المطالبة بالديمقراطية و الإصلاح بمعناه الواسع قد اتسعت رقعته و ارتفع بشكل جد كبير وملحوظ في وطننا العربي، لكن في نفس الوقت نجد أن تحقيق الديمقراطية وغرس قيمها في ظل هذا الواقع والتحديات الراهنة فيه ليست بالسهولة التي يراها البعض، بسبب المعوقات التي أوجدها نظام الاتصال الدولي الذي يعرف تفرد الولايات المتحدة الأمريكية و هيمنة الغرب عليه، و البيئة السياسية في البلدان والمجتمعات العربية التي تعرف مشاكل في عملية الانتقال والتحول الديمقراطي، و الذي فرض على الأعلام العربي رهانات كبرى تتجسد في إيجاد آليات تحكم العلاقة التي تربط الحاكم بالمحكوم، هدفها إنجاح عملية الإصلاح السياسي و الاقتصادي والاجتماعي التي تطمح إليها شعوب المنطقة، و من هنا يعد موضوع الأعلام و دورها في عملية الإصلاح في الوطن العربي من اهم المواضيع الأكاديمية، التي طرحت خلال السنوات الماضية، و تطرح اليوم من منطلق أنها أصبحت من مواضيع الساعة، خاصة في خضم الأحداث والتغييرات الحاصلة في الكثير من الدول العربية.

تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول واقع الأعلام العربي والأسباب التي أدت إلى عدم نجاح عمليات الإصلاح من خلال تبين العوامل التي أدت إلى ذلك من خلال مسألة العلاقات المتشابكة بين الأعلام وعملية الإصلاح التي أفرزت أنماط أثرت على عملية مشاركة المجتمع في التنمية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي.

أولاً: إشكالية العلاقة بين وسائل الإعلام والأنظمة السياسية

لا توجد نظرية علمية شاملة ودقيقة توضح وتشرح طبيعة الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في عملية التغيير السياسي، فالدراسات والنظريات المتوافرة حول هذه القضية يكتنفها التنافر والغموض لدرجة التعقد والتشابك إلى حد كبير، فقد أوجدت تلك الدراسات تباينات حول عما إذا كانت هناك علاقة إيجابية أم سلبية بين وسائل الاتصال و السياسة، وعما إذا كان ينبغي أن تسبق عملية تحرر وسائل الإعلام خطوات التحول الديمقراطي أم العكس، وفي هذا الإطار يمكن تصنيف الدراسات المفسرة للعلاقة بين وسائل الإعلام والأنظمة السياسية في ضوء اتجاهات ثلاثة وهي:

الاتجاه الأول: يعترف بالدور الفاعل للإعلام في الأنظمة السياسية الديمقراطية والعكس في الأنظمة الشمولية والتسلطية، باعتبار أن وسائل الإعلام هي أداة أساسية في الانتقال إلى الديمقراطية، والإصلاح السياسي بمعناه العام.

يتجه منظرو هذا التوجه بشكل أكثر إيجابية نحو تقدير دور وسائل الإعلام في الديمقراطية والتغيير السياسي، وقضايا الإصلاح المختلفة، وينطلق هذا الاتجاه من اعتبار أن وسائل الإعلام من المنطلقات الأساسية في الأنظمة الديمقراطية، لأن انتشار الصحف، ومحطات الإذاعة والتلفزيون تزامن مع تعميم وانتشار الديمقراطية في أوروبا وأمريكا، كما رسخ القيم الديمقراطية الكبرى، ومن المؤيدين لهذا الاتجاه (Josh pasek) الذي توصل إلى وجود علاقة إيجابية وفعالة بين التغييرات في حرية وسائل الإعلام وبين عمليات التحول الديمقراطي، و (Katrin voltmer) الذي ناقش الاتجاهات التي برزت منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي بالدعوة لوجود رابط قوي بين وسائل الإعلام ونشر الديمقراطية، خاصة في المجتمعات التي تمر بمرحلة التغيير والانتقال السياسي، وطرح فكرة أساسية مفادها أن المعلومات والأفكار والقدرة على تفسير الوقائع والأحداث تشكل جانباً مهماً من مفهوم القوة المعاصرة وممارستها، وأنه في السابق كان من يمتلك القدرة على توجيه المعلومات والأفكار، وتفسير الأحداث يمتلك القوة وبالتالي السلطة، والإعلام المعاصر يقوم بتجزئة هذه القوة، ويحطم أسطورة احتكارها من جهة واحدة، كما يمكن الأفراد والجماعات من حق الوصول إلى المعلومات والحقائق وتفسيرها (1).

الاتجاه الثاني: ينظر بنظرة سلبية لدور وسائل الإعلام في أنها تلعب دور فاعل في دعم السلطة الحاكمة، من منطلق عدم وجود علاقة إيجابية واضحة بين التحول الديمقراطي وحرية وسائل الإعلام أو التشكيك والتقليل من أهمية دور وسائل الإعلام في عملية التغيير السياسي، فلا يرى هذا التوجه في تقنية الإعلام الجديد والخبرات العملية، ما يثبت وجود علاقة إيجابية واضحة بين الظاهرتين، ويعتمد في تفسير هذه العلاقة على النظريات الثقافية يذهب إلى تبني مواقف إبديولوجية تفترض أن وسائل الإعلام تقوم بوظيفة مساندة

(1) Katrin Voltmer, Mass media and political Communication in new democracy , London; Rout ledge - Studies in European political science 2006, pp - 235 -253.

السلطة في المجتمع على فرض نفوذها، والعمل على دعم الوضع القائم، وينظر لدور وسائل الإعلام في نشر الثقافة الجماهيرية التي تسهم في استمرار نفوذ الفئات المستفيدة في المجتمع، بما يعني عودة الدور التعبوي للإعلام الجديد تحت غطاء التعددية.

فقد خلص كل من (Gunther, Mughan) من خلال نتائج تحليل عشرة دراسات أجريت على وسائل الإعلام في نظم سياسة ديمقراطية، وأخرى آخذة في التحول نحو الديمقراطية، أن النظم السياسية السلطوية تتعامل مع وسائل الإعلام بطريقة واحدة، ولا توجد اختلافات نوعية في إدارة نظم الإعلام بين هذه الدولة، حيث تسعى النخبة الحاكمة في هذه النظم إلى التحكم في وسائل الإعلام من خلال التحكم في تدفق المعلومات السياسية للجمهور العام باستخدام طرق وأساليب متشابهة، كما تقوم الأجهزة الحكومية في هذه النظم بالسيطرة والرقابة والإشراف على وسائل الاتصال الجماهيرية بجانب الرقابة الذاتية، كما تعطي في الكثير من المناسبات توجيهات لوسائل الإعلام بالموضوعات التي تنشر أو لا تنشر، وبما يحظى بالاهتمام من عدمه، كما يخضع التلفزيون في هذه النظم لرقابة حكومية باعتباره الوسيلة الأكثر جماهيرية، حيث يكون الهدف العام هو الحفاظ على استمرار هذه النظم في السلطة (2).

الاتجاه الثالث: ينظر مفسرو هذا الاتجاه في علاقة وسائل الإعلام مع الأنظمة السياسية بنوع من الحذر في المرحلة التي تسبق خطوات التحول، حتى تبدأ إشارات واضحة إلى ضرورة إجراء إصلاحات سياسية وديمقراطية، ويرى هذا الاتجاه أن الكثير من الخبرات السياسية للعديد من المجتمعات تفيد بأن وسائل الإعلام لا تسهم بشكل إيجابي أو جدي في التهيئة للتحول الديمقراطي، بل تفيد بعض الخبرات أن وسائل الإعلام أسهمت في إطالة عجز الأنظمة الاستبدادية، ودعمت استمرار الوضع القائم، بينما يتبلور دورها الفعال في أثناء عملية التحول للديمقراطية نفسها، حيث تعد مهمة تطور وإصلاح وسائل الإعلام ودمقرطتها واحدة من المهام الأساسية للإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي بشكل عام.

ويدعم هذا التوجه الكثير من البحوث والدراسات التي تمت في هذا الإطار والتي أشارت في مجملها إلى ضعف مساهمة وسائل الإعلام في التهيئة لعملية التحول الديمقراطي في ضوء استمرار سيطرة الحكومات على هذه الوسائل، فقد توصل كل من (David. t James.w) إلى عدم وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إيجابية بين انتشار التقنيات الاتصالية و شكل الأنظمة السياسية، ومدى اتساع قاعدة المشاركة السياسية في ظل الهيمنة الحكومية على وسائل الإعلام في الدول التي تسير في اتجاه التحول الديمقراطي المحدود (3).

بشكل عام موقف الأنظمة السياسية من الإعلام غامض، فالإعلام بالنسبة إليهم مورد سياسي مهم، وركيزة مثالية ليست في متناول اليد، قادرة أن تمتص إرادات الغير، و لكنها في نفس الوقت نافعة و ضارة، فهي نافعة باعتبارها مصدر للمعلومات، ومدام يعمل ضمن

(2) Gary D. Rawnsley, The Media and Democracy in China and Taiwa , Taiwan Journal of democracy, vol 3 , No 1 July 2007 , pp. 63-78.

(3) عيسى عبد الباقي: وسائل الإعلام و التحول الديمقراطي في الدول العربية إشكالية الدور... وأليات التعزيز، القاهرة: مؤتمر مستقبل الإعلام في مصر، 29 ديسمبر 2012.

مخطط محدد ومؤطر ويتبع التراتبية السياسية، و هو يصبح مضرا بمجرد أن يخرق هذا المخطط، و بمجرد ما يأتي الإعلام بالحدث، من جراء استدعاء الإعلام المجموعات المضادة والمجموعات الضاغطة التي تغير التراتبية القائمة، لذلك نجد في تاريخنا المعاصر إن بنى الإعلام والاتصال تطورت بموازاة تطور الأنظمة السياسية، بمعنى آخر، يقوم الإعلام بوظيفة الملائمة بين الحاكم و المحكوم، و هذه الملائمة تتم على نحو خطي و بمعزل عن المؤثرات الأخرى، لكن التعقيدات التي طرأت على تكنولوجيا الاتصال من ناحية، و على البنية السياسية من ناحية أخرى، والتغيير الذي أصاب المجتمعات، جعلت هذه العلاقة مركبة و معقدة، ومن هنا فنحن أمام علاقة تجمع الحقيقة وطريقة تقديمها والتراتبية التي تسود من ناحية، والتي تحددها عمليات المنافسة، وعلاقات القوى، وتضارب المصالح، و ضغوطات السوق، وأخلاقيات العمل، واطراف العملية الاتصالية من ناحية أخرى.

ثانيا: التحولات والتغيرات الجارية في الوطن العربي

تشهد الساحة العربية تحولات وتحركات انطلقت بشكل شعبي ساعية إلى الإصلاح السياسي والإداري والمالي، تحولات اتسمت بعضها بالسعي لإسقاط الأنظمة القائمة والتي استمر حكمها لعقود من الزمن ونجحت، والبعض الآخر سعى ويسعى لإسقاط الأنظمة ولكنه لم يتوصل لنتيجة حتى الآن، وآخر يسعى لإجراء إصلاحات دستورية وتشريعية تهدف إلى تحقيق حياة سياسية وديمقراطية خالية من الفساد والمحسوبية وصولا إلى تحقيق الاستقرار والنماء والحرية والعدالة والمساواة .

- ظروف التحولات والتغيرات: أدت العديد من الظروف السائدة إلى ظهور وتسارع هذه التحولات، ومن أبرز هذه الظروف ما يلي (4):

- 1- حالة الضعف التي وصلت إليها بعض هذه الأنظمة حتى أصبحت غير قادرة على اتخاذ أي إجراءات تحفظ ماء الوجه وتسير في طريق الإصلاح.
- 2- تراجع الحريات والعدالة في جو تسوده الدكتاتورية والقمع.
- 3- ارتباط السلطة والمال مما أدى إلى المساس بالمسؤولية نتيجة تعارض مصالح المسؤول وصاحب القرار المالية والتجارية والعملية مع تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات .
- 4- انعدام التواصل والعلاقة بين الحاكم والمحكومين أو وجود طبقة عازلة بين الحكام والشعوب تكون رديئة التوصيل وتسعى لتحقيق وحماية مصالحها مما وسع الفجوة بين الحاكم وشعبه.

(4) انظر موقع http://www.mesc.com.jo/Activities/Act_Sem/symposium/mesc-12-21.html

- خصائص ومميزات التحولات والتغيرات : اتسمت هذه التحركات والتحولات بصفات وخصائص من أهمها (5):

- 1- بروز دور الشباب وظهورهم على سطح الأحداث كمحرك وعنصر أساسي في هذه التحولات والتحركات .
 - 2- السلمية في غالبيتها وعدم اللجوء إلى العنف والدمار لمكونات ومقدرات المجتمع والشعب.
 - 3- تنامي دور الإعلام في تحريك وتسريع هذه التحولات وخاصة في زمن العولمة وكثرة الفضائيات والمواقع الإلكترونية واستخدام الوسائل العلمية والتقنية والإلكترونية في نشر كل جزئية وصغيرة في خط سير هذه التحولات والتغيرات.
- من الملاحظ أن هذه التحولات والتحركات في المنطقة العربية لم تأت وليدة لحظة وسبب ولكنها حصيلة تراكمات وترسبات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

الثالث: واقع الإعلام العربي

إن الخريطة العالمية الراهنة للإعلام تشير إلى اتساع الفجوة بين الدول الصناعية المتقدمة في الشمال و احتكارها لوسائل الاتصال الحديثة بين غالبية الدول النامية في الجنوب من بينها الدول العربية، فلاشك أن هذه الصورة الغير العادلة لها نتائجها السلبية على الإعلام العربي، وإذا تتبعنا آثار هذا التفاوت واحتلال التوازن الإعلامي على المجالات الثقافية لوجدنا أن الدول العربية تستورد نسبة عالية من برامجها الثقافية و الترفيهية من الدول الغربية، والقانون الأساسي الذي يحكم عملية التبادل الثقافي غير المتكافئ هو القانون التجاري الذي يعامل الثقافة كسلعة، و تقوم الشركات المتعددة الجنسية بالدور الرئيسي في نقل المنتجات والكتب والأفلام والمواد التعليمية، وتحرص من خلال ذلك على فرض الأذواق الاجتماعية الأجنبية على شعوب العالم مستهدفة خلق نمط ثقافي عالمي واحد من حيث الذوق و الأسلوب والمضمون، على أن تدفق الثقافات الأجنبية داخل دول الوطن العربي لا يؤدي فحسب إلى إعاقة نمو الثقافة الوطنية بسبب انتشار الأنماط الدولية بل أدى إلى عرقلة أي إصلاح حقيقي أو تغيير إيجابي داخلي بسبب وجود هذه الأنماط التي ساهمت في التدخل الخارجي (6).

وتزداد ضخامة تأثير ظاهرة الإعلام على عملية الإصلاح مع ظهور التكنولوجيا الحديثة للاتصال، مثل بنوك المعلومات والفيديو والحاسب والإرسال التلفزيوني المباشر عبر الأقمار الصناعية والأنترنت التي يجعل المحتويات الإعلامية الغربية تنتقل مباشرة من محطات البث بهذه البلدان إلى شاشات العالم العربي دون المرور على محطات الاستقبال، وينذر تفجر هذه الظاهرة المعلوماتية الاتصالية بنقيض

(5) انظر موقع http://www.neworientnews.com/news/fullnews.php?news_id=23139

(6) عواطف عبد الرحمن: قضايا التبعية لإعلامية والثقافية، مصر: دار الفكر العربي، 1983، ص ص 73-76.

دورها في عملية التنمية و الإصلاح و انحصار مضمون وسائل الإعلام العربية في شكل كيانات فلكلورية لا مكانة لها في المسار التاريخي و البناء الحضاري، نذكر أهم مميزات كالاتي (7):

المطبوعات : تميز العالم العربي عموما بضعف المكتوب و تتكرر هذه الظاهرة أيضا في شان إنتاج واستهلاك الكتب والأنواع الأخرى من المطبوعات، إن إضعاف المكتوب إضعاف حضاري، ذلك أن المكتوب هو الذي يسمح بالتراكم و يشكل الحزام الذي تنتقل عبره الثقافة من جيل لأخر، أما فيما يتعلق بالصحافة المكتوبة رغم أنها لازلت تأخذ حيزا مهما في عالمنا العربي إلا أن بعضها غلب عليها طابع الإثارة وجرورها وراء الكسب المالي بعدما أكدت وجودها بما افسح لها من مناخ الحرية التي تتباين من دولة عربية إلى دولة أخرى.

2. الإذاعة و التلفزيون: إن الإذاعة و التلفزيون في المجتمعات العربية لا تعمل وفق برنامج مراقب ودقيق، وما يميزها سيادة الثقافة المستوردة من الغرب أساسا، و ترد هذه البضائع في قوالب متنوعة تتضمن الإشهار، الأفلام، المسلسلات، شكل الخبر والتصور الذي يحدثه عن الواقع، وتمتد هذه القوالب أيضا إلى الحصاص ذات الطبيعة العلمية إذ أنها بالرغم من اتصافها بالعلمية فهي مرتبطة باحتياجات الإنسان الغربي و من ثم فهي محكومة بسياق الزمان والمكان، و تحمل هذه البضائع قيما داخليا تساهم في تكسير البنيات الثقافية وقيم المواطنة وعلاقتها بمؤسسات المجتمع المدني وعقول الأفراد و الجماعات في المجتمع خاصة في تدفق المعلومات الغير الدقيقة التي تعمل أحيانا على زيادة التفرقة و الاختلاف.

3. السينما: إن اغلب القائمين على إنتاج أفلامنا من منتجين وممثلين ومخرجين وفنيين يعتبرون السينما وسيلة تسلية لملء أوقات الفراغ غير مدركين خطورتها فالقصص سواء درامية أو كوميدية فهي لا تتبدل ألا بأسمائها ولا تتغير بممثلها ومخرجها فالوسيلة التي ينتجون بها أفلامهم هي جمالا للجسد والمال الذي يصنع بشكل غير هادف.

4. الانترنت: وفر ظهور الإنترنت نقل الإعلام إلى آفاق غير مسبوقه، وأعطى مستخدميه فرصا كبرى للتأثير والانتقال عبر الحدود بلا قيود ولا رقابة إلا بشكل نسبي محدود، إذ أوجد ظهور شبكات التواصل الاجتماعي قنوات للبت المباشر من جمهورها في تطور يغير من جوهر النظريات الاتصالية المعروفة، ويوقف احتكار صناعة الرسالة الإعلامية لينقلها إلى مدى أوسع وأكثر شمولية، وبقدرة تأثيرية وتفاعلية لم يتصورها خبراء الاتصال، وهنا تثير علاقة مواقع التواصل الاجتماعي بالإعلام إشكاليات عدة، لا يمكن اختزالها في الأبعاد التقنية المستحدثة في مجال البث والتلقي، فان الخبرة والتسهيلات الجديدة التي وفرها الإنترنت في مجال التنظيم والاتصال والإعلام غيرت المعادلة القديمة إذ جعلها عاملاً محدداً للتحويلات السياسية تستبعد أنماط التواصل الجديدة .

(7) محمد كامل النحاح: دور الإعلام في بناء الإنسان المثالي، جدة: دار العلم للطباعة والنشر، 1984، ص 18.

لم يعرف الإعلام في الوطن العربي في مجمله الحرية التي تتيحها الأنظمة الديمقراطية، فتحول إلى حالة تناقض واقع شعوبها، بسبب تناقض علاقات الملكية السائدة وسوق الدعاية والتسليع والتسلية والترفيه وأراء الجمهور المسبقة، التي أدت إلى تحول الإعلام إلى قناة من قنوات السلطة للسيطرة والتحكم بالوعي الشعبي، وانقسم الإعلام العربي إلى إعلام رسمي مجند، وإعلام خاص مراقب أو مقرب من السلطة الحاكمة.

رابعاً: الإصلاح السياسي في الوطن العربي

ينطلق الإصلاح السياسي حين لا تستطيع النخب الحاكمة الاستمرار في الحكم بالوسائل القديمة، وهو يتحول من حالة النظام غير التعددي إلى نظام تعددي حين تفقد النخبة الحاكمة زمام المبادرة ويفلت الإصلاح من بين يديها. إما بسبب تولد حالة الفوضى، وإما بسبب وجود قوى مجتمعية وسياسية منظمة قادرة على استغلال اللحظة التاريخية لتوسيع الإصلاح ووضع شروطها للمشاركة فيه. وفي حالة المنطقة العربية لم يتحول الإصلاح الذي انطلق من بعض الدول العربية في الثمانينات القرن الماضي إلى نظام تعددي فعلاً، فقد انطلقت الأنظمة العربية في عملية الإصلاح بفعل ضغوطات محلية و دولية، و عليه لم تشهد اغلب هذه الأنظمة التغيير لأنه لم يتم تغير جذريا في بنية النظام الحاكم، وبوقوع معظم الدول العربية تحت سيطرة الاستعمار الأوروبي، كانت الجهود منصبه نحو تحقيق الاستقلال الذي تحقق أخيراً، ومنذ الاستقلال حتى نهاية القرن الماضي خضعت جميع الدول العربية لأنظمة تسلطية تعاني من سلسلة من الأزمات المختلفة، ولم يسجل لأي نظام عربي أي مبادرة في الإصلاح أو الانفتاح السياسي، حيث ركزت النخب الحاكمة في البلاد العربية على الاستمرار في الحكم، وبالتالي استمرار هيمنتهم على السلطة والدولة في آن واحد (8).

لقد جاءت أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001 لتكشف عن عمق الأزمة التي يعاني منها العالم العربي والتي تتمثل بغياب الحرية والعدالة، ونقص المعرفة، وعمق الهوة بين الأغنياء والفقراء وغيرها من الأمراض والتشوهات التي اعتبرت البيئة الخصبة لنمو الأفكار المتطرفة ونشوء الحركات الإرهابية، ولذلك اخذ الغرب وعلى راسه الولايات المتحدة الأمريكية في ممارسة الضغوط على الأنظمة العربية للتوجه نحو الإصلاح، وقد استجابت بعض الدول العربية على استحياء بإجراء إصلاحات جزئية أشبه بعمليات التجميل، وذلك لاحتواء الضغوط الخارجية الأمر الذي يعني أن العالم العربي لا زال أمامه طريق طويل، وبحاجة ماسة لإجراء إصلاحات جذرية لمواجهة الأخطار المحدقة به، ولخلق واقع جديد يليق بأبناء هذه الأمة.

فالدولة القوية والناجحة والحريضة على امن وتقدم واستقرار وسعادة مواطنيها، هي التي تبادر بالإصلاح والتصدي للأخطار والتحديات الكبرى الوطنية والقومية، ولا تنتظر أن يفرض عليها الآخرون برامج سياسية تخدم في النهاية مصالحهم على حساب الهدف الحقيقي في الإصلاح وتحقيق التنمية والتطور لمجتمعاتنا العربية.

(8) برهان غليون: المحنة العربية "الدولة ضد الأمة"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1993 ص 215.

و تلعب العوامل السياسية و الثقافية و الاقتصادية دوراً بارزاً في تبني الإصلاح و دفع مسيرته إلى الأمام، أو العكس بوقف وإعاقة عملية الإصلاح، ذلك أن تركيبة المجتمع ومؤسساته وقيمه وأنماط سلوكه، لها دور مباشر في التأثير على الإصلاح سلباً أو إيجاباً، فعلى سبيل المثال فإن المجتمعات القبلية أو الطائفية ترفض التغيير ولديها عقلية معادية للديمقراطية، تكون عملية الإصلاح فيها شاقة ومعقدة، فمثل هذه المجتمعات تعيش في عالم ضيق، وتقاوم التحديث والإصلاح والتغيير، فأن السلطة في معظم الدول العربية وان ادعت ميلها للتطوير والتحديث إلا أنها شجعت الممارسات القبلية والطائفية والعشائرية، وبالتالي نجحت في منع نشوء مؤسسات وطنية أو قومية يمكن أن تلعب دور في أي عملية إصلاح سياسي، وبلغت أخرى نجحت السلطة في خلق فئات ومراكز قوى وصالونات سياسية و قنوات إعلامية، متنافسة تابعة للسلطة، ولم تسع لخلق مجتمع وطني أو مؤسسات وطنية مدنية وسياسية، إن لدى هذه المجتمعات عادات وقيم وسلوكيات منوثة للإصلاح والتحديث، فالإصلاح السياسي يحتاج لوسائل إعلام تؤكد قيم الحوار، والتسامح، وقبول الآخر، ونبذ العنف والكراهية، واحترام سيادة القانون والتداول السلمي للسلطة، وخلق روح المواطنة، والانتماء إلى الدولة أو ما يمكن تسميته بالثقافة الديمقراطية.

خامساً: أثر الإعلام على برنامج الإصلاح السياسي العربي

جدل واسع في الأوساط الثقافية والسياسية العربية حول دور الإعلام في عملية الإصلاح، فقد وجدت الأنظمة العربية نفسها أمام مأزق الإلحاح الخارجي للإصلاح، مدعوماً بحقائق التدخل العسكري في الجوار، إلا أن هناك إدراكاً متنامياً بأن قوى المجتمعات العربية ما زالت اضعف من أن تفرض خيارها الإصلاحي على النخب الحاكمة، وذلك في ضوء تبعية الإعلام العربي للإعلام الغربي، الأمر الذي ربما أدى إلى تضاعف حجم الصعوبات التي يواجهها الإعلام العربي في عملية الإصلاح، فمن ناحية أتاحت للنظم المحافظة العودة إلى مقولات الخصوصية والهوية والاختلاف ورفض الديمقراطية من الخارج كمبرر لتباطؤها في اخذ إجراءات معلنة نحو الإصلاح، فإن عدم جدية الأنظمة العربية في موضوعة الإصلاح، تبدو من خلال عزوفها عن إلغاء ترسانة القوانين الاستثنائية والطوارئ، وتلك المتناقضة مع الدساتير، وبالتالي تغييب مبدأ حرية التعبير و تدفق المعلومات، فأن ما شاهدته بعض البلدان العربية من إصلاحات سياسية لا يتجاوز كونه انفتاحاً سياسياً لا يرقى إلى درجة التحول الديمقراطي و ما تشهده بعض الدول من طفرة إعلامية لا يتجاوز إلا إعلاماً تحكمه مصالح القوى المتحكمة سواء على المستوى الدولي أو المحلي دون الأخذ بعين الاعتبار المصالح الحقيقية للشعوب، لذلك لم يكن غريباً أن يركز الإعلام بالاتفاق مع الأنظمة العربية على تأجيل الديمقراطية بحجة عدم النضج السياسي والتدخل الأجنبي (9).

تتخذ الصراعات التي أشرنا إليها في محاولتنا للاقترب من واقع الإعلام العربي، والتي جعلنا محوراً لحرية التعبير و الموضوعية تحدي أمام تحقيق الديمقراطية في عالمنا العربي الذي يشهد بيئة اتصالات الشبكة العنكبوتية (الإنترنت)، والأجهزة الإلكترونية المبرجة الرخيصة

(9) نيفين عبد المنعم مسعد: التحولات الديمقراطية في الوطن العربي، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية - جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، 1993

الموصولة بشبكات الاتصالات الرقمية بفرص جديدة أمام المواطنين بغية ممارسة حقهم في حرية التعبير وبتحديات جديدة للإعلام القديم، إلا أن مثل هذه الثورة المعلوماتية و التكنولوجيا في ظل عدم وجود بيئة إعلامية صحية متعددة ومتنوعة وباستطاعتها أن تحمل مختلف وجهات النظر والمعلومات والآراء الموجودة في أي مجتمع؟ ما يسمح للإعلام الغربي السيطرة على وعي الشعوب العربية، و التحكم بالجمهور المتلقي الذي أصبح مع التقنية الإعلامية الجديدة المتمثلة بالإنترنت معرضاً لأي حملات إعلامية دون تحديد وجهتها أو مصدرها، فإن وفرة الإعلام من دون " الصوت الوطني " الذي من شأنه أن يعزز جماعة منظمة تمارس ديمقراطية حقيقية، في مجتمع مقسم إلى حد بعيد، قد يفاقم الانقسامات بدل أن يحول دونها (10).

و الجدير بالذكر أن عملية الإصلاح السياسي التي عرفتتها بعض الأنظمة العربية وسعت هامشاً لوسائل الإعلام لم يكن يذكر قبيل الإصلاحات، مثال الجزائر و مصر واليمن والأردن وغيرها، في ظل فتح المجال للملكية و وسائل الإعلام و لقوانين السوق ممثلة باقتصاديات الدعاية والنشر، و ذلك من دون أن تلغي القيود على الإعلام بشكل كامل، فلم ينم هامش الحرية ليتسع لمحاسبة صاحب القرار الحقيقي و نقده، و لم تنضج بعد الرقابة الإعلامية لتصل إلى الرقابة المجتمعية المباشرة البناءة، فقد نشأت محطات بث فضائية كثيرة همشت الإعلام المرئي الرسمي أو جزء منه، و لكنها لم تكيف نفسها مع التطورات، وسمحت بهامش للنقد ليس بريئاً دائماً (11)، وإسقاطاً على التجارب العالمية في الحالتين التونسية والمصرية تقوم وسائل الإعلام وفق نظرية التسويق الاجتماعي بإثارة وعي الجمهور عن طريق الحملات الإعلامية التي تستهدف تكتيف المعرفة لتعديل السلوك بزيادة المعلومات المرسلة، للتأثير على القطاعات المستهدفة من الجمهور، وتدعم الرسائل الإعلامية بالاتصالات الشخصية، كذلك الاستمرار في عرض الرسائل في وسائل الاتصال، عندها يصبح الجمهور مهتماً بتكوين صورة ذهنية عن طريق المعلومات والأفكار، وهنا تسعى الجهة القائمة بالاتصال إلى تكوين صورة ذهنية لربط الموضوع بمصالح الجمهور وتطلعاته، وفي خطوة لاحقة تبدأ الجهة المنظمة بتصميم رسائل جديدة للوصول إلى نتائج سلوكية أكثر تحديداً كاتخاذ قرار، ثم تأتي مرحلة صناعة أحداث معينة لضمان استمرار الاهتمام بالموضوع وتغطيتها إعلامياً و جماهيرياً، ثم حث الجمهور على اتخاذ فعل محدد معبر عن الفكرة (12).

بالإضافة إلى الظروف الذاتية الخاصة بالوطن العربي، إن الذي حصل من طفرة إعلامية كبرى، ولاسيما المتغيرات التقنية والاتصالية، ذهبت وسائل الإعلام والقنوات الاتصالية تتكاثر ارتجالاً، في ظل ضبابية الرؤيا، وضعف الإنتاجية وحادثة الخبرة، يمكن وصف واقع

(10) أندرو بوديفات: دور وسائل الإعلام في بناء الديمقراطية وتعزيزها، ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة الدوحة، قطر 29 أكتوبر - 01 نوفمبر 2006.

(11) عزمي بشارة: أفكار عن الإعلام والإصلاح، بيروت: الندوة السنوية للمنظمة العربية لمكافحة الفساد، 20-21 أيار 2010.

(12) نهود القادري عيسى: قراءة في ثقافة الفضائيات العربية" الوقوف على نجوم التفكيك، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص 164.

الحال بالقول أن التقدم الاتصالي سبق التقدم السياسي و الاقتصادي والاجتماعي بأشواط، و من هنا ينبع الإرباك، بمعنى آخر، لقد شهد الإصلاح بكل مستوياته في الوطن العربي نموا و ليس تنمية، و هو يشهد تغيرا و ليس تغييرا.

سادسا: مستويات معالجة مشكلات الإعلام لتفعيل دورها في عملية الإصلاح

إن عدم شمولية فهم دور الإعلام في الوطن العربي، و عدم وجود سياسة اتصالية مكتوبة محكمة تستوعب حاجات المجتمع كله، و ترك الأمر للمبادرات والاجتهادات وردود الفعل، نتج عنه اهتمام الإعلام بالطوارئ على حساب السياسة بعيدة المدى، والراهن على حساب الاستراتيجي، ما أدى إلى عدم استغلال هذا التطور بما يدعم عمليات الإصلاح و الاستقرار في الدول العربية، و ظهور العديد من المشكلات والصعوبات التي نتجت عن إهمال دور الإعلام الحقيقي والمساعد في الإصلاح باعتباره أصبح شريك في هذه العملية، و عليه يجب على الدول العربية والمؤسسات الإعلامية العاملة بها اتخاذ مجموعة من الخطوات والبرامج لمواجهة هذه المعوقات تنطلق عبر المستويات المختلفة، نذكرها في الآتي:

- **على المستوى السياسي**، لا بد من أن تؤمن الحكومات والأنظمة السياسية العربية بأهمية أن يكون نظام إعلامي عربي له شخصية الذاتية، وان يركز هذا النظام على تلبية الاحتياجات الحقيقية للمجتمع، ويقوم على أكتاف مواطني ذلك المجتمع، ولا بد من أن ترسم لهذا النظام استراتيجية عامة واضحة المعالم، وسياسات عملية تقوم على أسس عملية واقعية، وان يتمتع النظام بشيء من الحرية والمرونة التي تحقق المصلحة العامة، والا يكبل النظام بالبيروقراطية والروتين، و أن ترسم سياسات (*) اتصالية واضحة في معظم الأقطار العربية في إطار قانون موحد شامل، ينسق بين جوانبها المتعددة في إطار وحدة الموقف القانوني وانسجامه، فان الافتقاد إلى نسق قانوني شامل يحكم هذه السياسات أدى إلى تحكم الأنظمة الرسمية في الوطن العربي في تدفق المعلومات، وفي حرية الرأي والتعبير معا، وإن الانفصام بين ما تفعله الحكومات العربية وبين ما تقوله أجهزة إعلامها واضح تماماً، وتبرز الاجتهادات المتميزة الشخصية أو الذاتية غير المستندة إلى تطور مؤسسي موضوعي، مما يضعف دور السياسات الاتصالية والإعلامية في استقرار الدولة و ثبات المجتمع و عدم قدرته على مواجهة التغيرات ومواكبتها . (13)

- **على المستوى الاجتماعي والاقتصادي**، لا بد من العمل على تغيير النظرة التقليدية الدونية للنشاط الإعلامي التي تسود المجتمعات العربية، ولا بد من إقناع القطاع الحكومي والقطاع الأهلي بأهمية الاستثمار الاقتصادي في ميدان الإعلام، إذ أن النشاط الإعلامي اليوم

(*) سياسات الاتصال هي مجموعة المبادئ و المعايير التي تحكم نشاط الدولة اتجاه عمليات التنظيم، و إدارة، و رقابة، و تقييم، نظم وأشكال الاتصال المختلفة، علي الأخص منها وسائل الاتصال الجماهيري، من اجل تحقيق أفضل النتائج الاجتماعية الممكنة، في إطار النموذج السياسي والاجتماعي وحالات اقتصادي الذي تأخذ به الدولة".
أنظر تقرير اللجنة العربية لدراسة قضايا الإعلام و الاتصال في الوطن العربي: نحو نظام عربي جديد للإعلام والاتصال، تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة و العلوم، 1985، ص 78.

(13) أسد عبيد: الإعلام العربي بين قرنين - إخفاق في تحويل الفكر إلى ثقافة عامة، دمشق: مجلة الفكر السياسي، السنة الثانية، العدد السابع، ديسمبر، 1999، ص 260.

في كافة صوره ومستوياته نشاط مكلف اقتصاديا، ما يتطلب وجود استراتيجية للفاعلين في المجال الاقتصادي ذي الصلة بمختلف المؤسسات الإعلامية الحكومية و الخاصة، التي تساهم بالتحليل في توصيف وفهم وظائف وسائل الإعلام من خلال تشخيص الآليات الموظفة لمعالجة الموضوعات التي تهم المجتمع، والوسائط المستخدمة و أنماط تلقي المضامين الإعلامية الموجهة للأسرة، فان مظاهر ومعطيات التفاوت القائم على المستوى الدولي في شتى المجالات، ترتب عليه وفرة في العرض من قبل الدول الغربية، يقابله كثافة وشدة الطلب من قبل الدول العربية، ولما كان كل مجتمع ينتج أساسا المعلومات التي يحتاجها، فقد نشأ اختلال بين كم ونوع المعلومات المعروضة والمطلوبة في سوق المعلومات الدولي لصالح الدول المتقدمة، ما يتوجب تفعيل دور الاستثمار الاقتصادي في هذا المجال للموازنة بين الكم و النوع للمعلومات التي تلي احتياجات المجتمعات العربية. (14)

- **على المستوى الأكاديمي و المهني**، لا بد من العناية بافتتاح وتدعيم كليات وأقسام ومعاهد التدريس الأكاديمي للإعلام في كل قطر عربي، ولا بد من أن تتوفر لهذه الكليات والأقسام والمعاهد الإمكانيات البشرية والمادية الملائمة، التي تجعلها تستطيع القيام بمهمتها في إعداد وتهيئة الكفاءات (الكوادر) الإعلامية المتخصصة، التي تسهم في دفع عجلة النمو الإعلامي، وتعمل على تحقيق سياسة الاعتماد على الذات، كما أن هذا الاهتمام بالكليات والأقسام والمعاهد الإعلامية الوطنية، سيقبل من كثرة ذهاب الإعلاميين إلى الخارج والذي يعد بصورته الحالية تكريسا لحالة التبعية والتقليد، التي يعيش فيها الإعلام العربي المعاصر، ولا بد من العناية بحسن اختيار المسؤولين والعاملين في المؤسسات الإعلامية التوجيهية، وتنقية الساحة الإعلامية من الدخلاء عليها، كما أن توفير فرص التأهيل والتدريب للعاملين في القطاع الإعلامي يعد مطلباً أساسيا في سبيل تكوين وتهيئة كوادر إعلامية ذات قدرة وكفاءة وتميز، ولذلك لا ينبغي أن تقتصر مهمة هذه المؤسسات على الإعداد الأكاديمي والمهني الصرف، بل لا بد لها من أن تعنى بالإعداد الفكري والأخلاقي المتميز للكوادر التي تخرجها.

لذلك لا بد من مراعاة الأمور التالية عند الرغبة في السعي بالإعلام إلى الإيجابية وإحداث إصلاح حقيقي في المجتمعات العربية:

- 1- ضرورة إلمام المواطنين بالتحويلات وأهميتها وإمكانيات نجاحها والطرق والوسائل الناجعة لنجاح هذا التحول والتركيز على الأهداف الجماعية والوطنية والبعد عن المصالح والمطامع الشخصية.
- 2- إشراك المواطنين في الحوارات القائمة على أساس من الوعي والحس الوطني للمساهمة في رسم واتخاذ القرارات، وعلى المسؤولين رصد ومتابعة هذه الآراء من مختلف الأطياف والاتجاهات ودراستها وأخذها بعين الاعتبار حتى يشعر المواطن انه شريك في اتخاذ القرارات .
- 3- تعليم المواطنين المهارات اللازمة وإعطائهم الإرشادات الضرورية التي تتوافق مع مرحلة التحول القائمة.

(14) راسم محمد جمال: دراسات في الإعلام الدولي مشكلة الاختلال الإخباري، بيروت : دار ومكتبة الهلال، 2008 ص 22 .

- 4- تربية المواطنين وإرشادهم إلى حقوقهم وضرورة الدفاع عنها.
- 5- نشر روح التعاون والعدل والمساواة في العلاقات بين الأمم.
- 6- متابعة وفهم وإدراك ما يحدث حولنا من ظواهر وأحداث .
- 7- العناية بالتراث الثقافي ونقله جيلاً عن جيل.
- 8- التركيز على الحس الوطني والانتماء وتنميتها في نفوس المواطنين وضرورة المحافظة على مقدرات البلد والمال العام .
- 9- ملاحظة الأفكار الهدامة والدخيلة التي تضر بالمجتمع وتسعى به نحو التخلف والتنبية منها.
- 10- تنمية ودعم الحس الديمقراطي لدى المواطنين من خلال الدعوة للمشاركة في الانتخابات النيابية والترشيح واختيار الأفضل لتمثيل الشعب.
- 11- التركيز على الشباب وإبراز دورهم وبحث ومناقشة قضاياهم ومشكلاتهم.

الخاتمة

يكثُر الحديث عن تأثير الإعلام بالمجتمع في المجال السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي، واصبح واضحاً انه من غير الممكن ترك الإعلام بلا تخطيط أو سياسة واضحة، لأن هذا يؤدي إلى عرقلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي و استقرارها، ويضع عقبات في طريقها، ولم يعد ممكناً النظر إلى البرامج الإعلامية على أنها خدمة عارضة يمكن أن تترك للمصادفة، فان المسؤولية الملقاة على عاتق وسائل الإعلام الجماهيرية مسئولية هائلة ذلك لأنها لا تقوم بدور توصيل ونشر الثقافة فحسب، بل تؤثر بشكل أساسي في انتقاء محتواها أو ابتداعها، خصوصاً وما تشهده دول المنطقة العربية من تغير ملحوظ في بنائها السياسي والاجتماعي انعكس على مجموعة من القيم والتطلعات، مما يقتضي بالضرورة أن تتشكل السياسات والممارسات الإعلامية التي تلي متطلبات التغير وتساعد على ترشيده حفاظاً على التوازن الاجتماعي المنشود، من هنا يجب أن يفتح الإعلام العربي على المجتمع ويعبر عن طموحاته واهتماماته، و أن يعتمد على المجتمع كمصدر أساسي لكافة برامجها بالانفتاح على مختلف المواضيع التي تم أفراد المجتمع، وبخاصة تلك التي ترتبط بتربية و توجيه الأفراد، فإن الاهتمام ببناء المجتمع هو في حقيقة الأمر الاهتمام بماضيه وتراثه الثقافي والفكري و حاضره ومستقبله، والتعامل معه إنساناً راشداً يمكن أن ينتج ويسهم في بناء المجتمع.

إن الإصلاح الداخلي يستدعي بالضرورة إحداث تغيير في توجيه الإعلام باتجاه ترسيب القناعة بحق الاختلاف، لتكون النخب الحاكمة على قناعة بأنها لن تنتهي إلى مصير المعارضة الذي طالما حددته طيلة فترة احتكارها للسلطة، وعندما يكون الإصلاح مطلوباً من قوى المجتمع الحية، فانه لا بد وان يستند إلى المؤسسات الإعلامية، الأمر الذي يحفز هذه النخب لرفض هذا النمط من الإصلاح المستورد، وبالتالي دفع الأمور نحو سياقات أخرى غير الإصلاح، الأمر الذي يستدعي تطوير نموذج إعلامي مناسب للبنى الاجتماعية والسياسية المعاصرة للأمم العربية، يجمع بين مقتضيات الانتماء الحضاري للثقافة العربية الإسلامية ومستلزمات هذا النظام كي يكون قادراً على الاستجابة لتحديات الحاضر وتلبية احتياجات المستقبل، و يستلزم تامين الاستقرار البنوي للإعلام في الديمقراطيات الجديدة والمستعادة المزج الصحيح لمختلف المقاربات. فهو يستلزم بالطبع موقفاً قانونياً وسياسياً ونوعاً من الدعم الاقتصادي والتفكير الدقيق في إنشاء المزج

الصحيح للبنى الإعلامية وتعزيزاً فاعلاً من الصحافة المحترفة وتدخل المجتمع المدني. في هذا الإطار، تستدعي الحاجة إلى البحث المستمر ومراقبة المقاربة المعتمدة وتقييمها. يمكن للجمعيات المحلية والمحترفين الإعلاميين أن يتعاونوا مع الجمعيات الدولية والأخصائيين الدوليين غير أنه يجب أن تكون الأولوية للرقابة المحلية وإدارة السياسات.

قائمة المراجع

- 1- اللجنة العربية لدراسة قضايا الإعلام و الاتصال في الوطن العربي : نحو نظام عربي جديد للإعلام والاتصال، تونس : المنظمة العربية للتربية والثقافة و العلوم، 1985 .
- 2- أسد عبيد: الإعلام العربي بين قرنين -إخفاق في تحويل الفكر إلى ثقافة عامة، دمشق : مجلة الفكر السياسي، السنة الثانية، العدد السابع، ديسمبر 1999.
- 3- أندرو بوديفات: دور وسائل الإعلام في بناء الديمقراطية و تعزيزها، ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة الدوحة، قطر 29 أكتوبر -01 نوفمبر 2006.
- 4 - برهان غليون : المحنة العربية "الدولة ضد الأمة"، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية 1993 .
- 5- راسم محمد جمال : دراسات في الإعلام الدولي مشكلة الاختلال الإخباري، بيروت : دار ومكتبة الهلال، 2008.
- 6 - عزمي بشاره : أفكار عن الإعلام و الإصلاح، بيروت : الندوة السنوية للمنظمة العربية لمكافحة الفساد، 20-21 أيار 2010 .
- 7- عواطف عبد الرحمن : قضايا التبعية الإعلامية و الثقافية، مصر : دار الفكر العربي، 1983.
- 8- عيسى عبد الباقي : وسائل الإعلام و التحول الديمقراطي في الدول العربية إشكالية الدور ...وأليات التعزيز، القاهرة : مؤتمر مستقبل الإعلام في مصر، 29 ديسمبر 2012.
- 9- محمد كامل النجاحا: دور الأعلام في بناء الإنسان المثالي، جدة: دار العلم للطباعة و النشر، 1984.
- 10- هُوند القادري عيسى: قراءة في ثقافة الفضائيات العربية" الوقوف على تخوم التفكيك، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.
- 11- نيفين عبد المنعم مسعد: التحولات الديمقراطية في الوطن العربي، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية -جامعة القاهرة ، الطبعة الأولى، 1993 .

المراجع باللغة الأجنبية:

- 12- Gary D. Rawnsley, **The Media and Democracy in China and Taiwan** , Taiwan Journal of democracy, vol 3 , No 1 , July 2007.
- 13- Katrin Voltmer, **Mass media and political Communication in new democracy** , London Rout ledge , Studies in European political science , 2006.